وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 31 يوليو 2023

أخبار الطاقة

متداولو النفط متفائلون بمكاسب انتعاش الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمتداولون متفائلون بأسبوع سادس من المكاسب وسط انتعاش الطلب برغم المخاطر في الأسواق المالية الأوسع مع توقعات متزايدة بأن البنوك المركزية مثل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي تقترب من نهاية حملات تشديد السياسة، مما يعزز توقعات النمو العالمي والطلب على الطاقة.

واكتسب كل من معايير النفط ما يقرب من 5 ٪ للأسبوع الفائت، وهو الأسبوع الخامس على التوالي من المكاسب، بأمل مواصلة المسار الصحيح لاكتساب أكثر من 13 ٪ لهذا الشهر، وسط تعزيزات تخفيضات الإمداد من تحالف أوبك+ الذي تم الإعلان عنه في وقت سابق من هذا الشهر.

وفي إغلاق تداولات الجمعة الماضية، استقر خام برنت 75 سنتًا أعلى إلى 84.99 دولارًا للبرميل، في حين اكتسبت خام غرب تكساس الوسيط 49 سنتًا إلى 80.58 دولاراً للبرميل.

وقال فيل فلين، المحلل في مجموعة برايس آيج: إن كلا المعايير انخفض بمقدار 1 دولار لفترة وجيزة في الدورة، حيث حصل المستثمرون على أرباح بعد أن ارتفعت نسب ثاني أكسيد الكربون في البرميل إلى 80 دولارًا للبرميل.

وتم تعزيز توقعات الطلب الصعودي يوم الخميس بعد أن نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من الولايات المتحدة عند تنبؤه بنسبة 2.4 ٪، مما يدعم وجهة نظر الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أن الاقتصاد يمكن أن يحقق ما يسمى «الهبوط الناعم». وقال محللو بي في إم: إن المستثمرين يستعدون إلى فكرة أن تقترب معدلات الذروة من أي وقت مضى، بينما يبدو من المحتمل أن يتجنب الولايات المتحدة الركود. وأظهرت البيانات الجديدة التي تم إصدارها يوم الجمعة أن بعضًا من أفضل الاقتصادات في منطقة اليورو أظهرت مرونة غير متوقعة في الربع الثاني حتى مع وجود مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى ضعف متجدد في المستقبل، حيث تعاني الصناعات التحويلية وتباطؤ الخدمات. وفي الوقت نفسه، تعهد صانعو السياسات في الصين بزيادة تدابير التحفيز لتنشيط الانتعاش اللاحق بعد أن نما ثاني أكبر اقتصاد في العالم بوتيرة ضعيفة في الربع الثاني. وفي مقابلة يوم الجمعة، قال رئيس إكسون موبيل، دارين وودز، إنه يتوقع طلبًا قياسيًا على النفط هذا العام. وقالت شركة بيكر هيوز يوم الجمعة على جانب التوريد، انخفضت منصات النفط الأميركية من واحد إلى 529 منصة، وهي بيانات تدل على مؤشر العرض في المستقبل.

وقال محللو كومرتس بنك، إن الأدلة على التشديد تتزايد، بالنظر إلى انخفاض المخزونات الأميركية والخفض الطوعي للمملكة العربية السعودية البالغ مليون برميل يوميا، مسلطين الضوء على أن هذا الشهر كان من الممكن أن يشهد انخفاض إنتاج أوبك النفطي إلى أدنى مستوى له منذ خريف عام 2021.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بهدوء خلال الشهر الماضي، حيث ارتفع مؤشر النفط الأميركي، بنسبة 15 ٪ وأغلق مؤخرًا فوق 80 دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ أبريل، ويتوقع بنك أوف أميركا أن يصل سعر النفط إلى 90 دولارًا للبرميل بحلول أوائل العام المقبل، في حين أن ذلك من شأنه أن يضر المستهلكين، إلا أنه سيكون نعمة لمخزونات النفط.

وارتفع النفط بنحو 10 دولارات للبرميل خلال الشهر الماضي، وسط تعزيز عدة عوامل أنعشت الأسعار، بما في ذلك تخفيضات الإنتاج الإضافية من قبل أوبك + والتفاؤل المتزايد بأن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتجنب الركود.

ويمكن أن تستمر أسعار النفط الخام في الارتفاع، مع ملاحظة انه قد يؤدي الجمع بين تخفيضات إنتاج أوبك ونمو الطلب الصحي إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب، وتوقع المحللون في بنك يو بي إس، أن النقص سيرتفع من 700000 برميل يوميًا الشهر الماضي إلى حوالي 2 مليون برميل يوميًا في يوليو وأغسطس عندما تقود المملكة العربية السعودية تخفيضات إنتاج إضافية بمقدار مليون برميل في اليوم، وسيؤدي العجز الناتج عن ذلك إلى انخفاض مستويات التخزين العالمية، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

ومن وجهة نظر بنك أوف أميركا، أن الانخفاض المستمر في مستويات مخزون النفط من المرجح أن يدفع النفط إلى حوالي 90 دولارًا للبرميل في أوائل العام المقبل. وستمكن أسعار النفط المرتفعة المنتجين من جني المزيد من السيولة. وسيكون ذلك نعمة للمستثمرين لأن العديد من شركات النفط تخطط لإعادة نسبة من تدفقها النقدي إلى المساهمين. وبالتالي، مع ارتفاع التدفق النقدي، ستزداد العوائد النقدية.

وتعد شركة ديفون للطاقة رائدة الصناعة في إعادة الأموال النقدية إلى المساهمين، وأنشأت شركة النفط أول إطار توزيع أرباح ثابت زائد متغير في الصناعة قبل بضع سنوات. وتدفع الشركة أرباح ثابتة كل ربع سنة. بالإضافة إلى ذلك، تدفع ديفون ما يصل إلى 50 ٪ من أرباحها النقدية المجانية بعد التوزيع الأساسي للمستثمرين في توزيعات أرباح متغيرة. تراجعت مدفوعات الأرباح المجمعة وتدفق مع أسعار النفط خلال الأرباع العديدة الماضية:

وتعطي أسعار النفط المرتفعة ديفون المزيد من النقود لدفع أرباح الأسهم. كما سيسمح لها بإعادة شراء الأسهم، في وقت أعادت الشركة شراء 2 مليار دولار من الأسهم منذ أواخر عام 2021، وعززت مؤخرًا تفويضها بنسبة 50 ٪ إلى 3 مليارات دولار، وهذا يكفي لسحب 9 ٪ من أسهمها القائمة، لكن إن العوائد النقدية المتزايدة التي تغذيها أسعار النفط المرتفعة يمكن أن تمكن ديفون من تحقيق عوائد إجمالية قوية للمستثمرين.

واتبعت شركة بايونير للموارد الطبيعية ريادة شركة ديفون للطاقة في إعادة نسبة كبيرة من التدفق النقدي الحر إلى المساهمين، إذ حددت سياسة لإرجاع 75 ٪ على الأقل من خلال مزيج من توزيعات الأرباح الأساسية وإعادة شراء الأسهم ومدفوعات الأرباح المتغيرة. يمنح ذلك شركة بايونير المرونة لإعادة شراء الأسهم بشكل انتهازي عندما تعتقد أنها تتداول بسعر مقنع، وكان هذا هو الحال في الربع الأول، إذ دفعت بايونير أقل في توزيعات الأرباح المتغيرة لتنفيذ عمليات إعادة شراء أسهم بقيمة 500 مليون دولار لأن أسهمها انخفضت إلى جانب أسعار النفط. وقد قامت الآن بإعادة شراء 4 ٪ من أسهمها القائمة منذ بداية العام الماضي.

ومن شأن ارتفاع أسعار النفط في المستقبل أن يمنح بايونير المزيد من الأموال المعادة إلى المساهمين. وقد يسمح لها ذلك بزيادة مدفوعات الأرباح المتغيرة مع الاستمرار في إعادة شراء كمية كبيرة من الأسهم. وهذه العوائد النقدية المتزايدة يمكن أن تعطي أسهمها الوقود للارتفاع.

وقفزت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في أبريل يوم الخميس بعد أن أظهرت بيانات أن الاقتصاد الأميركي نما أكثر من المتوقع في الربع الثاني، مما أدى إلى تراجع المخاوف من ركود قد يضعف الطلب على النفط هذا العام.

وجاءت البيانات أيضًا وسط مؤشرات متزايدة على شح سوق النفط، حيث بدأت آثار تخفيضات الإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا في الظهور. لكن البيانات الأميركية القوية عززت الدولار، وسط رهانات على أن الاحتياطي الفيدرالي سيكون لديه الآن مساحة اقتصادية كافية لمواصلة رفع أسعار الفائدة. وأدت هذه الفكرة إلى جذب المستثمرين بعض الأرباح في أسعار النفط، على الرغم من أنهم ما زالوا يتجهون لتحقيق مكاسب أسبوعية قوية.

في وقت، يشكل ارتفاع الدولار ضغطاً على أسعار النفط، إذ قفز الدولار 0.6 بالمئة مقابل سلة من العملات يوم الخميس، منتعشًا بشدة من خسائره الأخيرة بفعل دلائل على مرونة الاقتصاد الأميركي، عادة ما تؤثر قوة الدولار على السلع المسعرة بالدولار.

كما تلقى الدولار دعمًا من زيادة الشراء بعد أن أشار البنك المركزي الأوروبي إلى نهاية محتملة لدورة رفع سعر الفائدة، مما قلل من جاذبية اليورو. وشهدت البيانات الاقتصادية الأميركية القوية أن المستثمرين يسعون إلى احتمال رفع سعر الفائدة مرة واحدة على الأقل من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، بعد أن رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس هذا الأسبوع وأبقى الباب مفتوحًا لمزيد من الزيادات.

وتؤدي أسعار النفط المرتفعة أيضًا إلى تضخم أكثر ثباتًا، مما قد يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي متشددًا في الأشهر المقبلة. لكن على الرغم من المخاوف من تشديد السياسة النقدية للولايات المتحدة، فإن توقعات أسعار النفط كانت مدعومة بعلامات على تقلص الإمدادات، حيث بدأ سريان تخفيضات الإنتاج الأخيرة من قبل روسيا والسعودية.

وأشارت تقارير يوم الجمعة إلى أن خفض السعودية مليون برميل يوميا قد يمتد حتى نهاية سبتمبر، وساعد هذا أسواق النفط إلى حد كبير في النظر إلى البيانات السابقة التي تظهر انخفاضًا أقل من المتوقع في مخزونات الولايات المتحدة، على الرغم من بداية موسم الصيف كثيف الطلب، وكانت الأسواق تراهن أيضًا على أن المزيد من إجراءات التحفيز في الصين - أكبر مستورد للخام في العالم - ستؤدي إلى زيادة الطلب هذا العام.

تجار مجهولون يشحنون نصف صادرات النفط الروسي إلى «الهند والصين»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أبحرت ناقلة نفط ترفع علم ليبيريا في يوليو من ميناء أوست لوغا في روسيا محملة بالنفط نيابة عن شركة تجارية غير معروفة مقرها في هونج كونج، وقبل أن تصل السفينة إلى وجهتها في الهند، تم تغيير الشحنة. ووفقًا لمصدرين تجاريين، كان المالك الجديد لمئة ألف طن من خام الأورال الروسي الذي تم نقله على متن الناقلة ليوبارد، مجموعة شركات ومقرها أيضًا في هونغ كونغ.

وانتشر عدد الشركات التجارية غير المعروفة التي تعتمد عليها موسكو لتصدير كميات كبيرة من صادرات النفط الخام إلى آسيا في الأشهر الأخيرة، منذ أن أدت العقوبات المفروضة على حرب أوكرانيا إلى انسحاب شركات النفط الكبرى وبيوت السلع الأساسية من الأعمال التجارية مع المنتجين في روسيا.

وقام اللاعبون الجدد بشحن ما لا يقل عن نصف إجمالي صادرات روسيا من الخام والمنتجات المكررة التي تبلغ 6-8 ملايين برميل يوميًا في المتوسط هذا العام، مما حول الشركات غير المعروفة بشكل جماعي إلى بعض أكبر تجار النفط في العالم.

وبدأت الشركات في الظهور بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، والذي تسميه موسكو عملية عسكرية خاصة، حيث شارك ما يصل إلى 30 وسيطًا في الصفقات على مدار العام الماضي، وفقًا للإحصاءات.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قفزت أسعار الأورال فوق الحد الأقصى لسعر 60 دولارًا للبرميل على الصادرات الروسية التي فرضتها مجموعة الدول السبع وأستراليا والاتحاد الأوروبي اعتبارًا من 5 ديسمبر والتي كانت تهدف إلى معاقبة الشركات المتورطة في أي تجارة أعلى من هذا المستوى.

وتظهر التقارير أنه في يوليو، قدمت روسيا، وهي واحدة من أكبر ثلاث دول منتجة للنفط في العالم، كميات قياسية للصين والهند، اللتين لم تفرضا عقوبات على موسكو وأصبحتا المشترين الرئيسيين بعد العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة وقوى أخرى محدودة.

وقالت المصادر، أصبحت التجارة المتعددة نادرة في وقت ما أثناء وجود السفن في البحر منتشرة على نطاق واسع. ووصفت المصادر ما لا يقل عن 10 من هذه الصفقات، والتي تحدث مع القليل من التوثيق العام وتهدف إلى زيادة صعوبة تتبع صادرات النفط الروسية، على حد قولهم.

وفي يوليو، قال مسؤول بوزارة الخزانة الأمريكية إن العقوبات تهدف إلى إبقاء النفط الروسي في السوق، مما يقلل الأسعار للمستهلكين مع الحد من عائدات النفط التي تستخدمها موسكو لتمويل الحرب في أوكرانيا.

وقال المسؤول أيضًا إن واشنطن غير مهتمة بأن العقوبات أدت إلى مزيد من المعاملات في عملات غير الدولار - بعد زيادة استخدام اليوان والدرهم الإماراتي لتسوية معاملات النفط الروسية حيث وجدت موسكو نفسها مستبعدة من البنوك الدولية. وأظهرت بيانات من المصدرين التجاريين أن الناقلة ليوبارد وصلت إلى ميناء فيساكاباتنام في 15 يوليو.

فيما لعبت الشركات الناشئة دورًا رئيسيًا في الحفاظ على حركة صادرات النفط الروسية، بل وزيادتها، حيث قام منتجو النفط الخام الرئيسيون روسنفت، وولوك أويل، وغازبروم نفت، بتحويل شحناتهم إلى الهند والصين.

وبمساعدة هذه الشبكة، وصلت صادرات النفط الروسية من جميع الموانئ البحرية إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات في أبريل ومايو عند قرابة أربعة ملايين برميل يوميًا، وفقًا لبرامج تحميل الموانئ الروسية وبيانات رفينيتيف.

وفي مايو، وصلت إمدادات النفط الروسية المنقولة بحراً إلى الهند، التي كانت مشترًا نادرًا للنفط الروسي قبل الحرب، إلى مستوى قياسي بلغ 1.95 مليون برميل يوميًا بينما استوردت الصين 2.29 مليون برميل يوميًا. وتواصل شركة لوك اويل فقط تسويق النفط من خلال قسمها التجاري، ليتاسكو، الذي نقلته إلى دبي من جنيف. وتبيع الشركات الأخرى للشركات التجارية الجديدة ومعظمها مسجلة في الصين أو سنغافورة أو هونج كونج أو دبي.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة وصول خام برنت إلى «متوسط نطاق 80 دولارًا للبرميل» بحلول نهاية عام 2024، حيث من المقرر أن يتبع خام غرب تكساس الوسيط مسارًا مشابهًا ولكن بخصم قدره 5 دولارات على خام برنت. وتتوقع الوكالة أن تستأثر الصين والهند باستهلاك قوي من النفط الخام في الأشهر المقبلة، وقالت إن من المرجح أيضًا زيادة استهلاك النفط في الولايات المتحدة.

في وقت، أظهرت بيانات الحكومة الصينية يوم الخميس أن واردات الصين من النفط الخام من روسيا سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق في يونيو، مع استمرار شركات التكرير في اقتناص خام إسبو الروسي المخفض حتى مع تقلص الخصومات مقابل المعايير الدولية.

وبلغ إجمالي الواردات من روسيا 10.50 مليون طن متري في يونيو، أو 2.56 مليون برميل يوميًا. وزادت الشحنات بنسبة ٪44.1 من 1.77 مليون برميل يوميا في نفس الشهر من العام الماضي، وفقا لبيانات من الإدارة العامة للجمارك. وبلغ إجمالي الواردات الروسية في النصف الأول 52.61 مليون طن متري، بزيادة 21.6 ٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وبلغ إجمالي الشحنات من السعودية 7.92 مليون طن متري الشهر الماضي بما يعادل 1.93 مليون برميل يوميا بزيادة 12 ٪ عن 1.72 مليون برميل يوميا في الشهر الماضي. ويمثل الرقم زيادة بنسبة 57 ٪ تقريبًا عن 1.23 مليون برميل يوميًا شُحنت من السعودية في يونيو من العام الماضي.

وفي حين تستمر العقوبات الغربية وسقف السعر في ضمان تداول الخام الروسي بخصم على المعايير العالمية، فإن زيادة الطلب على خام إيسبو من المشترين الصينيين إلى جانب المشتريات الواسعة من درجة الأورال الروسية من قبل مصافي التكرير الهندية، قد تضاءل هذا الخصم في الأشهر الأخيرة.

وتم تسعير شحنات خام إيسبو للتسليم في يوليو بخصم 5.50 دولارات أمريكية لمعيار خام برنت، مقابل 8.50 دولارًا أمريكيًا للشحنات التي تم تسليمها في مارس. وتستخدم المصافي الصينية تجار وسطاء للتعامل مع الشحن والتأمين على الخام الروسي لتجنب انتهاك العقوبات الغربية.

وأظهرت بيانات الجمارك أيضًا أن الواردات من ماليزيا بلغت 1.51 مليون برميل يوميًا في يونيو، بزيادة 133.1 ٪ عن نفس الفترة من العام الماضي. وغالبًا ما تستخدم ماليزيا كنقطة وسيطة للبضائع الخاضعة للعقوبات من إيران وفنزويلا.

لكن، لاحظ المحللون هبوط مخزونات الخام الأمريكية أقل بكثير من التوقعات على الرغم من انتهاء سحب الاحتياطيات. وأظهرت بيانات حكومية يوم الأربعاء أن مخزونات الخام الأمريكية انخفضت بمقدار ثلث المستويات المتوقعة الأسبوع الماضي على الرغم من انتهاء التخفيضات من احتياطي النفط الوطني.

وأظهر تقرير حالة البترول الأسبوعي الصادر عن إدارة معلومات الطاقة، أن التغييرات في مخزونات الوقود كانت مخيبة للآمال أيضًا. وانخفضت أرصدة البنزين أيضًا أقل من المتوقع، على الرغم من أن نواتج التقطير شهدت بناءً أقل من المتوقع مما يشير إلى طلب أفضل في هذا الجانب.

وانخفض رصيد مخزون الخام الأمريكي بمقدار 0.708 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 14 يوليو، مقابل انخفاض 2.44 مليون برميل الذي توقعه محللو الصناعة في الأسبوع السابق حتى 7 يوليو، وارتفعت مخزونات النفط الخام بمقدار 5.946 مليون برميل، وهو أكبر حجماً خلال شهر.

ولم يأت سحب النفط الخام الذي أبلغت عنه إدارة معلومات الطاقة مع التحذير المعتاد وهو إطلاق النفط الخام من احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي. ومنذ أشهر حتى الآن، كانت التخفيضات الأسبوعية من الاحتياطي نقطة خلاف بالنسبة للمضاربين على ارتفاع أسعار النفط، الذين قالوا إن النفط الإضافي غالبًا ما يحد من ارتفاع أسعار النفط الخام.

وعلى جانب مخزون البنزين، أفادت إدارة معلومات الطاقة عن سحب 1.066 مليون برميل الأسبوع الماضي. وتوقع المحللون أن تشير الوكالة إلى انخفاض 1.577 مليون برميل بدلاً من ذلك، بعد قرب مستويات دون تغيير في الأسبوع السابق. ويظل وقود السيارات، البنزين هو منتج الوقود رقم 1 في الولايات المتحدة.

وتم تسليم منتجات بنزين المحركات النهائية إلى السوق، وهو مؤشر على الطلب في المضخة، عند 8.855 مليون برميل مقابل 8.756 مليون برميل في الأسبوع السابق. وعادة، في هذا الوقت من العام، يتم توريد حوالي 9 ملايين برميل من البنزين أو أكثر إلى السوق كل أسبوع.

وفي حالة مخزون نواتج التقطير، أبلغت إدارة معلومات الطاقة عن بناء 0.014 مليون برميل. وتوقع المحللون ارتفاعًا بمقدار 0.460 مليون برميل الأسبوع الماضي، مقابل ارتفاع سابق عند 4.815 مليون برميل. ويتم تكرير نواتج التقطير إلى زيت تدفئة وديزل للشاحنات والحافلات والقطارات والسفن ووقود للطائرات.

أسواق النفط ترصد إشارات تباطؤ الضغوط التضخمية .. 5 أسابيع من المكاسب

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار ارتفاع أسعار الخام خلال الأسبوع الجاري بعد خمسة أسابيع من المكاسب المتتالية بفضل تعافي الطلب وتخفيضات الإنتاج من تحالف «أوبك+».

وأوضحوا لـ«الاقتصادية» أن أسعار النفط (خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت) وسعت صعودها في ختام الأسبوع الماضي إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة في منتصف نيسان (أبريل) الماضي، ومن المتوقع استمرار هذه الوتيرة الصاعدة خلال الأسبوع الجاري.

ولفتوا إلى أن مكاسب النفط لاقت دعما من تراجع الدولار الأمريكي، وفقا للعلاقة العكسية بينهما، إضافة إلى رصد مزيد الإشارات على تباطؤ الضغوط التضخمية، منوهين إلى أن السوق النفطية تترقب في بداية الأسبوع الجاري بعض البيانات الرئيسة من الصين خصوصا مؤشر مديري المشتريات الذي من المتوقع أن يصعد إلى الأعلى، ما قد يعطي أسعار النفط الخام مزيدا من الدعم.

وأكد المحللون تركيز السوق سيكون على اجتماع لجنة مراقبة الإنتاج الوزارية المشتركة في تحالف «أوبك+» مطلع أغسطس لتدارس مستجدات السوق واستعراض أحدث بيانات العرض والطلب والمخزونات النفطية وتقييم سياسات الإنتاج والحصص الحالية لكافة الدول الأعضاء في التحالف.

وفي هذا الإطار، قال لـ«الاقتصادية» روس كينيدي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة إن النفط الخام أقرب لمواصلة وتيرة المكاسب للأسبوع السادس على التوالي بدعم من تقليص المعروض مقابل نمو الطلب القوي خاصة الطلب الصيفي الموسمي.

ولفت إلى أن السوق النفطية تتابع عن كثب سياسات «أوبك+» خاصة إعلانها الأخير عن تمديد خفض الإنتاج، مع تزايد التكهنات في السوق حول ما إذا كان تحالف «أوبك+» سيقرر الاستمرار في خفض الإنتاج في سبتمبر أم لا؟ بينما يميل خبراء السوق نحو إجراء خفض مستدام آخر.

وتوقع، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية أن تستمر أسعار النفط خاصة الخام الأمريكي في الارتفاع بسبب مزيج المعنويات الحالية الإيجابية والتغييرات الأخيرة في السوق خصوصا تقلص أنشطة الحفر وهي من الأمور الداعمة لصعود النفط الخام بشكل أقوى.

وأضاف «من المثير للاهتمام أن نرى إلى أي مدى يمكن أن يستمر الاتجاه الصعودي لأسعار النفط الخام خاصة مع اكتساب مخاوف النمو العالمي قوة دفع أخيرا، ما دفع الاحتياطي الفيدرالي وبنوك مركزية أخرى إلى رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم».

أما بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة فيرى أن انخفاض العرض من جانب «أوبك+» والمنتجين الأمريكيين هو أكبر محفز لصعود أسعار النفط خاصة خام برنت، مشيرا إلى أنه رغم ذلك تسعى شركات طاقة دولية إلى تعزيز العروض النفطي لتهدئة وتيرة مكاسب النفط.

ولفت إلى أن شركتي «إكسون موبيل» و«شيفرون» العملاقتين الأمريكيتين في طريقهما لزيادة الإنتاج من حوض برميان بنسبة 10 في المائة هذا العام أي أكثر من ضعف معدل منافسيهما الأصغر موضحا أن الإدارة الأمريكية تحث الشركات على زيادة الإنتاج لتهدئة أسعار الوقود خاصة في موسم القيادة الصيفي.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختصة شؤون النفط والغاز في شركة « أفريكان ليدرشيب « الدولية إن السوق النفطية تتسم حاليا بالمكاسب المتنامية نتيجة التضييق السريع لإمدادات النفط الخام استجابة للحظر المفروض على شحنات جبال الأورال الروسي المنقولة بحرا إلى جانب تقليص إنتاج تحالف «أوبك+» وهو ما أدى إلى الزيادات المستمرة في أسعار البيع الرسمية لكبار منتجي «أوبك».

ولفتت إلى ارتفاع أسعار البنزين بنحو 20 في المائة منذ بداية العام الجاري، مشيرة إلى أن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة أصبحت أقل من متوسط الخمسة الأعوام بسبب الفجوة بين معدلات الطلب والإنتاج وأيضا بسبب الانقطاعات غير المخطط لها في مصافي التكرير.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي.. ارتفعت أسعار النفط في ختام التعاملات الأسبوع وسجلت مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي وسط تفاؤل بين المستثمرين باستمرار ارتفاع الأسعار بفضل تعافي الطلب وتخفيضات الإمدادات. وزادت الشهية للمخاطرة في الأسواق المالية بصفة عامة بفعل توقعات متزايدة باقتراب بنوك مركزية كبيرة مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي من إنهاء دورة التشديد النقدي وهو ما عزز التوقعات للنمو العالمي والطلب على الطاقة. وارتفع خاما القياس نحو 5 في المائة، هذا الأسبوع مدعومين بتخفيضات الإمدادات التي أعلنها تحالف «أوبك+» في وقت سابق من الشهر الجاري، ويتجه الخامان لتسجيل مكاسب بنسبة 13 في المائة، خلال الشهر. وارتفع مزيج برنت 75 سنتا إلى 84.99 دولار للبرميل عند الإغلاق الجمعة بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 49 سنتا إلى 80.58 دولار للبرميل. وزادت التوقعات بنمو الطلب الخميس بعدما نما الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الثاني بمعدل 2.4 في المائة، وهو ما تجاوز التوقعات ويدعم وجهة نظر جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي القائلة بأن الاقتصاد قادر على تحقيق ما يسمى «الهبوط الهادئ». من جانب أخر، ذكر تقرير « بيكر هيوز « الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار خمسة هذا الأسبوع.

ولفت إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 664 هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام مشيرا إلى خسارة أكثر من 100 منصة حفر نشطة حيث انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 411 منصة مقارنة بعدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء. ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بواقع واحد هذا الأسبوع إلى 529 بانخفاض 92 حتى الآن في 2023. وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار ثلاث إلى 128 بخسارة 28 منصة غاز نشطة منذ بداية العام وقد فقدت الحفارات المتنوعة منصة واحدة هذا الأسبوع الماضي.

وأفاد بارتفاع عدد الحفارات في حوض بيرميان من 1 إلى 17 منصة أقل من الفترة نفسها من العام الماضي وقد انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار 2 وهو الآن أقل بـ17 من هذا الوقت من العام الماضي.

وأبرز التقرير انخفاض مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 100 ألف برميل يوميا إلى 12.2 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 21 تموز (يوليو) - وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية – وذلك على قدم المساواة مع مستويات الإنتاج في بداية العام كما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن 100 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

سوناك: وقف استكشاف النفط يهدد بإطفاء الأنوار في المملكة المتحدة الاقتصادية

أعرب ريشي سوناك رئيس الوزراء البريطاني عن تأييده خطط استكشاف حقل للنفط والغاز قبالة سواحل المملكة المتحدة، مؤكدا أنه سيكون «براجماتيا ومتناسبا» بشأن تحقيق صافي الانبعاثات الصفري.

ويتوقع أن تعطي حكومة سوناك الضوء الأخضر قريبا لتطوير روزبانك قرب جزر شتلاند الاسكتلندية، الذي يعتقد أنه أكبر حقول النفط والغاز غير المستكشفة في المملكة المتحدة، إضافة إلى مواقع أخرى في بحر الشمال.

وقال سوناك في حوار مع صحيفة «صنداي تلجراف» «أعتقد أن حظر استخراج النفط والغاز من بحر الشمال، كما يقترح حزب العمال، هو أمر غير منطقي على الإطلاق»، وفقا لـ«الفرنسية».

وحذر من أن ذلك سيضعف أمننا في مجال الطاقة ويعزز قدرة روسيا، مشيرا إلى أنه سيهدد 200 ألف وظيفة وعائدات ضريبية تصل إلى 80 مليار جنيه استرليني (103 مليارات دولار).

وأوضح سوناك الذي يتولى رئاسة الحكومة منذ تشرين الأول (أكتوبر)، أن نهجه يرتكز على «دعم صناعة الطاقة للمملكة المتحدة»، ملمحا إلى أن وقف الاستكشاف قد يتسبب بـ«إطفاء الأنوار» في المملكة المتحدة.

وأكد الحاجة للوقود تتزايد كجزء من الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري».

وأتت تصريحات سوناك بعد خسارة المحافظين في دائرتين خلال انتخابات فرعية أجريت في 20 تموز (يوليو)، وفوزهم في ثالثة والاحتفاظ بمقعد كان يشغله سلفه المحافظ بوريس جونسون.

وأتى هذا الفوز في ظل امتعاض بعض الناخبين من توسيع عمدة لندن صادق خان المنتمي إلى حزب العمال، من برنامج لفرض ضريبة على استخدام العربات الأكثر تلويثا. وأكد سوناك في حديثه وقوفه إلى جانب السائقين.

وكانت حكومته أثارت غضب الناشطين بعد الفوز في الانتخابات الفرعية، بتلميحها إلى احتمال خفض سقوف بعض الأهداف المناخية للمملكة، في مقابل توفير دعم خجول لبرنامج البلاد لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري.

وأكد سوناك الذي تعرض لانتقادات على خلفية استخدامه للمروحيات والطائرات للتنقل في أرجاء بريطانيا، على رغبته في «ترك البيئة ومناخنا في وضع أفضل» مما كانا عليه لدى وصوله إلى الحكم.

في غضون ذلك، قال حزب العمال البريطاني المعارض إن غلق أكبر موقع تخزين غاز في المملكة المتحدة ثم إعادة فتحه يكلف البلاد ما يقرب من 1.7 مليار جنيه استرليني على مدار عامين.

وذكرت وكالة الأنباء البريطانية (بي أيه ميديا) أن الحزب ألقى باللائمة على الحزب المحافظ الحاكم لما وصفه بخطأ مكلف، فيما اتهم حزب العمال الوزراء بتجاهل التحذيرات بشأن إنهاء عمل منشأة «راف» للتخزين تحت بحر الشمال.

وأوقفت الجهات المعنية موقع التخزين عن العمل منذ 2017 ولكن أعيد فتحه جزئيا العام الماضي عندما أمكن تخزين نحو 30 مليار قدم مكعبة من الغاز فيه.

وقامت شركة سينتريكا للطاقة الشهر الماضي بتوسيع السعة في الموقع لتوفير مزيد من الأمان للشركة على مدار الشتاء المقبل.

وقال حزب العمال إنه كان من الممكن بسعة تخزينية أكبر، أن تشتري المملكة المتحدة مزيدا من الغاز بسعر رخيص وتخزينه للاستخدام في الشتاء، لكن الحزب قال إن قلة السعة ستكلف البلاد كثيرا الآن.

امتلاء قياسي لمنشآت تخزين الغاز في التشيك .. 90 % دون الواردات الروسية الاقتصادية

امتلأت منشآت تخزين الغاز التشيكية 90 في المائة، وأصبحت تحتوي على أكثر من 3.1 مليار متر مكعب من الغاز، بحسب ما أوضحه جوزيف سيكيلا وزير الصناعة والتجارة التشيكي، في تغريدة على موقع تويتر.

وأوضح أن احتياطيات الغاز المحلية وصلت إلى مستوى قياسي، حتى دون احتساب واردات الغاز من روسيا، وفقا لـ«الألمانية».

وقال سيكيلا إن هذا يعني أن التشيك أوفت بالتزامها تجاه الاتحاد الأوروبي، بتعزيز أمن الطاقة قبل الشتاء المقبل.

وكان وزير الصناعة والتجارة التشيكي قال في الأسبوع الماضي، إن بلاده لم تستورد أي كميات من الغاز من روسيا خلال النصف الأول من 2023، حيث تأتي جميع وارداتها من الغاز عبر ألمانيا.

وكانت البلاد قد بدأت البحث عن موردين بدلاء بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا العام الماضي.

وفي ألمانيا، عاودت نسبة الامتلاء في خزانات الغاز الطبيعي التحسن مرة أخرى في ذروة الصيف.

وأشارت البيانات الأولية للرابطة الأوروبية لمشغلي البنية التحتية للغاز «جي.آي.إف»، إلى وصول نسبة الملء في خزانات الغاز الألمانية إلى 84.48 في المائة. ولم تصل نسبة الملء إلى هذا المستوى في العام الماضي إلا في الثاني من سبتمبر. من جانبها، قالت رابطة مشغلي خزانات الغاز في ألمانيا «إينس» إنه من الممكن امتلاء الخزانات عن آخرها في أيلول (سبتمبر) المقبل.

«أكوا باور» تكشف خططاً لتوطين قطاع الطاقة المتجددة في السعودية

الشرق الأوسط

تؤكد شركة «أكوا باور» مضيّها في توطين قطاع الطاقة المتجددة في السعودية، وذلك من خلال خطط واستراتيجيات واسعة تتماشى مع مستهدفات المملكة في تلبية 50 في المائة من احتياجاتها من الطاقة النظيفة بحلول عام 2030.

مشروعات عملاقة

وشيّدت السعودية عدداً من المشروعات العملاقة التي تتضمن محطات طاقة شمسية ورياح تُعد الأضخم في العالم. وهي نقلة تتوافق مع التزامها بالحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050، ومكافحة التغير المناخي.

ووفق إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء، تعد السعودية دولةً فتية، حيث تقل أعمار 63 في المائة من مواطنيها عن 30 عاماً.

وبالتزامن مع هذا الواقع الديموغرافي، استطاعت المملكة الوصول إلى الاقتصاد الأسرع نمواً داخل مجموعة العشرين في عام 2022، وفقاً لصندوق النقد الدولي.

نقطة تحول

وتشهد صناعة الطاقة المتجددة في العالم نقطة تحول مهمة تتمثل في طموحات السعودية لقيادة تحول الطاقة، في الوقت الذي يشكل فيه الاستثمار في رأس المال البشري الوطني لتطوير وتنفيذ حلول الطاقة المستقبلية جزءاً رئيسياً لتحقيق تلك الأهداف.

وتؤكد «أكوا باور» أنها تمضي لمواكبة هذا الأمر، حيث يشدد رئيس مجلس إدارتها محمد أبو نيان على القيمة التي تضيفها الطاقات الوطنية الشابة إلى أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

يقول أبو نيان: «ندرك مسؤوليتنا تجاه طاقاتنا الوطنية الشابة، والإمكانات الهائلة التي يملكونها، لهذا نعمل على تدريبهم من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية، وتنمية المعرفة التي تمكّنهم من قيادة مستقبل قطاعي الطاقة النظيفة والمياه».

وتؤكد «أكوا باور» التزامها بدعم تنمية الشباب تماشياً مع أهداف «رؤية السعودية 2030»، والمساهمة في تنويع اقتصاد البلاد، حيث تتطلّع للعب دور فاعل في دفع عجلة تحقيق هذه الرؤية عبر إعطاء الأولوية لتمكين الشباب والشابات، والاستثمار في البرامج التي ترعى مواهبهم.

يرى الرئيس التنفيذي لرأس المال البشري وبيئة وثقافة العمل والتواصل في شركة «أكوا باور» فيصل جادو، أن «رأس المال البشري الوطني يعدّ القوة الدافعة وراء تقدم البلاد»، قائلاً إن «(أكوا باور) تدعم أهداف (رؤية السعودية 2030)، وتؤمن بتمكين الشباب لتعزيز إمكاناتهم، وصقل خبراتهم ليكونوا قادةً للمستقبل في قطاع الطاقة المتجددة. وفي بيئة عملنا، يزدهر الابتكار والتقدم والتعلم معاً، بما يتناغم مع رؤيتنا لنكون أفضل بيئة عمل في المنطقة، بما يسهم في توفير مستقبل واعد للأجيال المقبلة».

أكاديمية طاقة ومياه

في عام 2010، أسست شركة «أكوا باور» أكاديمية الطاقة والمياه، والتي تركز على صقل مهارات الأفراد، وتدريبهم ليصبحوا مشغّلين وفنيين محترفين في تقنيات تحلية المياه والطاقة، حيث يتم تزويدهم بالمهارات التقنية وتعزيز النمو الشخصي ما يزيد قابلية التوظيف، ويوفر منصةً للنجاح على المدى الطويل.

تقول «أكوا باور»: «إن نجاح الأكاديمية يتضح في تعزيز الشراكات القوية مع السلطات الحكومية وقادة الصناعة، ومن خلال التعاون مع مختلف أصحاب العلاقة، ضمِن لـ(أكوا باور) إعداد الخريجين بشكلٍ جيد لتلبية متطلبات الصناعة؛ تسهل هذه الشراكات الانتقال السلس للمتدربين إلى القوى العاملة، وبالتالي تعزز فرصهم في النجاح والنمو الوظيفي المستدام».

المهارات التقنية

وفي هذا السيّاق، قال ستيفان فيرلي، الرئيس التنفيذي للعمليات والصيانة في الشركة الوطنية الأولى للتشغيل والصيانة المحدودة (نوماك)، التي تعد ذراع التشغيل والصيانة لشركة «أكوا باور»: «نشهد بشكلٍ مباشر كيف يمتلك خريجو الأكاديمية المهارات والخبرات التي تندمج وتتواءم مع مسار عملنا؛ ونعمل على تحسين المهارات التقنية للأفراد بما يسهم في تحقيق فهم عميق يمكنهم من خوض غمار العمل بهذه الصناعة بشكلٍ سلس».

إضافةً إلى ذلك، أطلقت «أكوا باور»، بالشراكة مع الأكاديمية، برنامجاً يركز بشكل خاص على تدريب الشابات في التخصصات الفنية المتعلقة بقطاعي الطاقة المتجددة والمياه، حيث تهدف من خلاله إلى تمكين المرأة من المشاركة في هذا المجال.وهنا، ذكرت مودة غلام، اختصاصية تحليل مالي في شركة «نوماك»: «منحني العمل مع (نوماك) أساساً متيناً في مجال عملي، ما مكّنني من التفوق والتقدم بسرعة إلى منصب المدير المساعد. زوّدتني (نوماك) بخبرة عملية في وظائف مالية متنوعة توفر فرصاً لمواجهة تحديات العالم الحقيقي».

الكويت زادت إنتاجها النفطي 200 ألف برميل يومياً السنة الماضية

الشرق الأوسط

رفعت الكويت طاقتها الإنتاجية من النفط الخام بمقدار 200 ألف برميل يومياً، للسنة المالية الماضية، إلى 2.8 مليون برميل، وفق ما أعلن الرئيس التنفيذي لـ«مؤسسة البترول الكويتية» الشيخ نواف سعود الناصر الصباح.

وقال الشيخ نواف، في كلمة بثَّتها «المؤسسة الكويتية» على قناتها عبر موقع «يوتيوب»، إن الأرباح المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة تجاوزت 2.6 مليار دينار (8.48 مليار دولار)، في السنة المالية المنتهية 31 مارس (آذار)، موضحاً أن هذه الأرباح «هي أعلى أرباح صافية حققناها خلال السنوات العشر الماضية».

ولفت إلى أن شركة «نفط الكويت»، التابعة للمؤسسة، حفرت أول بئر استكشافية بحرية، خلال السنة الماضية، وهي الأولى في تاريخها بعد نحو 80 عاماً من استخراج النفط من الحقول البرية. وأشار إلى أن الطاقة التكريرية للكويت قفزت 50 في المائة، خلال السنة نفسها، من 800 ألف برميل يومياً إلى 1.2 مليون، «ونعمل على زيادتها إلى 1.4 مليون يومياً، عند التشغيل الكامل لمصفاة الزور، خلال هذا الربع من العام المالي».

وتوقَّع التشغيل التجاري الكامل لمصفاة الدقم المشتركة في سلطنة عمان، بنهاية هذا العام، لترتفع الطاقة التكريرية للكويت من مشروعاتها المشتركة في كل من عُمان وإيطاليا وفيتنام إلى 600 ألف برميل يومياً من النفط الكويتي. وكشف أن «الشركة الكويتية لاستكشافات النفط الخارجية (كوفبيك)» حققت أكثر من مليار دولار أرباحاً صافية خلال السنة المالية الماضية. وقال: «وضعنا على عاتقنا، منذ البداية، التزاماً نحو التغيير المناخي، من خلال مشاريعنا المتعددة، وتنفيذاً لهذا الوعد، نجحت شركة نفط الكويت في تحقيق الريادة العالمية، في مؤشر الحد من حرق الغاز، حيث انخفضت نسبة حرق الغاز إلى 0.45 في المائة، حيث يأتي ذلك كله ضمن هدفنا الرئيسي وهو استمرار مؤسسة الكويت في موقعها الحالي بوصفها مزوداً استراتيجياً لاحتياجات العالم من الطاقة النظيفة، حيث ستكشف المؤسسة، خلال الأيام المقبلة، عن خطتها لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050».

وكان الوزير الكويتي قد أعلن، في كلمة له بمؤتمر «أوبك الدولي الثامن»، في العاصمة النمساوية فيينا، أن الكويت تعتزم رفع إنتاجها من النفط إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول 2035، بنسبة ارتفاع 43 في المائة عن مستوى الإنتاج الحالي. وأضاف أن الكويت رصدت 50 مليار دولار استثمارات، لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 3.2 مليون برميل يومياً خلال 5 سنوات.

صحيفة: أرامكو السعودية توقع صفقة ضخمة بـ10 مليارات دولار

أحمد بدر

الطاقة

من المتوقع أن تبرم شركة أرامكو السعودية صفقة جديدة لمشروع ضخم بقيمة 10 مليارات دولار، ضمن استثماراتها الخارجية، والتي تهدف إلى تعظيم إيراداتها من جهة، ودعم قطاع الطاقة لدى بعض الدول من جهة أخرى.

وتستعد الشركة السعودية لتنفيذ الاستثمار المعلَن قبل سنوات، في مصفاة نفط في ميناء جوادر بمدينة بلوشستان الباكستانية، والتي يبلغ حجم الاستثمارات فيها نحو 10 مليارات دولار، ومن المقرر أن تبلغ طاقتها الإنتاج 300 ألف برميل يوميًا، وفق ما نشرت صحيفة «داون» (Dawn) الباكستانية.

ومن المقرر أن تصبح مصفاة جوادر -في حالة إتمام الصفقة المنتظرة بين الحكومة وشركة أرامكو السعودية- أكبر مصفاة نفط في باكستان، والأولى منذ نحو عقد في الدولة الآسيوية، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن المعلومات المتوفرة بشأن الصفقة حتى الآن مصدرها الرئيس هو الصحيفة الباكستانية، بينما لم يصدر عن أرامكو أيّ معلومات أو بيانات رسمية تتعلق بالصفقة حتى الآن.

أكبر مصفاة نفط في باكستان

في الوقت الذي نشرت فيه وسائل إعلام باكستانية توقيع 4 شركات في إسلام أباد مذكرات تفاهم لتسهيل الاستثمارات مع الجانب السعودي، أشارت وسائل إعلامية أخرى إلى أن المفاوضات المتعلقة بإنشاء أكبر مصفاة نفط في باكستان بالتعاون مع أرامكو السعودية بلغت مراحل متقدمة.

وأشار تقرير الصحيفة إلى توقيع شركة تطوير النفط والغاز المملوكة للدولة، وشركة النفط الحكومية الباكستانية، وشركة النفط المحدودة، والشركة الحكومية القابضة، مذكرة تفاهم للانضمام إلى أرامكو، لتسهيل أعمالها، وذلك من خلال المشاركة في الأسهم، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة. ونقلت الصحيفة عن الوزير مصدق مالك، خلال حفل توقيع مذكرة التفاهم، قوله، إن شركة أرامكو السعودية أظهرت استعدادًا لضخ الأسهم بالكامل بمشروع أكبر مصفاة نفط في باكستان، ما دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار بشأن المشروع المشترك مع الشركات الحكومية الرئيسة.

ويضم مشروع أكبر مصفاة نفط في باكستان مجمعًا متكاملًا للبتروكيماويات، بقدرة معالجة 300 ألف برميل من النفط الخام يوميًا، بالإضافة إلى مرفق للبتروكيماويات، ويتألف المجمع المتكامل من مكونات مختلفة، تضم بنية تحتية بحرية، ومخازن للنفط ومرافق للتكرير، وخطوط أنابيب وخطوط ربط.

ولم تشهد باكستان أيّ مشروعات مصافٍ نفطية جديدة منذ أكثر من عقد كامل، على الرغم من أن هذه القطاع يمثّل أولوية ومصدرًا مهمًا من مصادر تنمية اقتصاد البلاد، إذ أضيفت مصفاتان فقط خلال الـ40 عامًا الماضية، ما أدى لخفض طاقة التكرير الإجمالية في البلاد من 20 مليونًا إلى 11 مليون طن فقط.

ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على زيت الوقود نتيجة لتغير مزيج الطاقة وقائمة الإنتاج الثابتة لمصافي التكرير، التي لا تستطيع إنتاج البنزين والديزل فقط، وتنتج جميع المنتجات في وقت واحد، ما يجعل هناك حاجة إلى خفض إنتاج المصافي الإجمالي.

تسهيل الاستثمارات السعودية في التكرير

أقرّت الحكومة الباكستانية -مؤخرًا- سياسة جديدة تستهدف تسهيل الاستثمارات السعودية في قطاع التكرير، وبموجبها تحصل مصفاة النفط الجديدة على دعم مالي، يتمثل في رسوم جمركية لمدة 25 عامًا على البنزين والديزل من جميع الدرجات المنتجة، بدءًا من تاريخ تشغيل المصفاة.

وبموجب السياسة الجديدة، تحصل المصفاة على إعفاء ضريبي لمدة 20 عامًا، كما يحقّ لها الإعفاء من ضريبة الرسوم الجمركية، والرسوم الإضافية أو ضريبة الاقتطاع أو ضريبة المبيعات العامة، أو أيّ ضريبة قيمة أخرى، أو أيّ رسوم على استيراد أيّ معدّات يتعين تركيبها، أو أيّ مواد ستستعمل في مشروعاتها دون أيّ شرط مسبق، للحصول على شهادة من مجلس التطوير الهندسي.

ومن المفترض تسجيل هذه الحوافز الضريبية وغيرها من وسائل التيسير، بموجب اتفاقات المشروع المبرمة بين شركة أرامكو السعودية، والشركات الباكستانية الراعية، والمستثمرين والحكومة، وستجري حمايتها كذلك من خلال تقديم منحة لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة.

وكان وزير الطاقة السعودي السابق خالد الفالح، قد أعلن في يناير/كانون الثاني 2019، عزم بلاده إنشاء أكبر مصفاة نفط في باكستان، بقيمة 10 مليارات دولار، إذ عُهد بإنشاء المشروع الجديد إلى شركة أرامكو السعودية، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتحددت منطقة ميناء جوادر المطلة على المحيط الهندي مقرًا للمشروع، إذ قال الفالح، إن المملكة تسعى لدعم النمو الاقتصادي في باكستان، مع خلال تأسيس المصفاة بالتعاون مع الصين، ومن خلال شراكات أخرى، ضمن مشروعات «الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان»، الذي خصصت له الصين 60 مليار دولار.

حقل الدرة.. خبيران لـ«الطاقة»: أعمال التنقيب والإنتاج ليست ضد إيران

أسماء السعداوي
الطاقة

في خطوة طال انتظارها، أعلنت الكويت بدء التنقيب والإنتاج في حقل الدرة البحري المشترك مع السعودية، دون التوصل إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إيران التي تدّعي أحقيّتها في الحقل.

يأتي ذلك بعد مناوشات بين البلدين الخليجيين وإيران؛ بسبب ادّعاء الأخيرة أحقيّتها في 40% من موارد حقل الغاز الذي تُطلِق عليه «أراش»، بينما تقول السعودية والكويت إن ثروات الحقل حصرية لهما فقط.

وسبق أن وجّهت السعودية والكويت دعوات تفاوض إلى إيران بشأن تعيين الحدّ الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة حيث يقع حقل الدرة، إلا أن طهران لم تستجِب.

وتوصلت السعودية مع الكويت إلى مذكّرتي تفاهم، لتسريع أعمال تطوير حقل الدرة واستغلاله؛ الأولى في 24 ديسمبر/كانون الأول 2019، والأخرى في 21 مارس/آذار 2022.

يحمل الحقل بين طياته احتياطات هائلة من الغاز يُتوقع أن تساعد الكويت في تلبية الطلب المحلي وتقليل تكلفة الواردات، إلا أنه دون التوصل لاتفاق ترسيم قد يحمل تطوير «الدرة» مخاطر لزعزعة الاستقرار الإقليمي.

إمكانات حقل الدرة

يقع الحقل داخل حدود المنطقة المشتركة بين السعودية والكويت، وفيها قُسِّمت الثروات الطبيعية الضخمة من النفط الخام الثقيل والمتوسط بالتساوي.

وتجاهل أول اتفاق لترسيم الحدود بين السعودية والكويت، حقل الدرة في عام 1922، إلا أن البلدين توصلا إلى اتفاق بشأنه لأول مرة في عام 1965، بعد اكتشاف النفط هناك بالمنطقة.

«الدرة» ليس الوحيد داخل المنطقة المشتركة بين البلدين الخليجيين؛ إذ تضم أيضًا حقلي «الخفجي» و«الوفرة» الغنيين بالنفط.

اكتُشف حقل الدرة في عام 1960، ويقع في المياه الضحلة شمال الخليج العربي، داخل حدود المنطقة البحرية التي لم تُرسَم بعد بين الكويت وإيران والمملكة العربية السعودية.

واتفقت السعودية والكويت، في مارس/آذار 2022، على تطوير حقل الدرة في الخليج العربي، باستثمارات تُقدر بنحو 7 مليارات دولار.

وبموجب الاتفاق بين البلدين، سيُقسَّم إنتاج حقل الدرة بالتساوي بين السعودية والكويت، وفق خيار «الفصل البحري»؛ إذ ستُفصَل حصة السعودية والكويت في البحر.

ومن هناك تُرسَل حصة شركة أرامكو السعودية لأعمال الخليج من الغاز الطبيعي وسوائل الغاز والمكثفات إلى مرافقها في حقل الخفجي، بينما ستُرسَل حصة «الشركة الكويتية لنفط الخليج» من الغاز الطبيعي وسوائل الغاز والمكثفات إلى مرافقها في حقل الزور.

وتتباين التقديرات بشأن احتياطيات الغاز الطبيعي في حقل الدرة؛ إذ قيل إنها تبلغ 60 تريليون قدم مكعبة، بينما أشارت تقارير أخرى إلى أنها تتراوح بين 10 تريليونات و13 تريليون قدم مكعبة، و300 مليون برميل من النفط.

ولا توجد تقديرات محددة بشأن الإنتاج هناك، لكنها تتراوح بين نحو 800 مليون قدم مكعبة يوميًا إلى مليار قدم مكعبة يوميًا، و84 ألف برميل يوميًا من النفط.

وبحسب بيان رسمي، تستهدف السعودية والكويت إنتاج مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي يوميًا، بالإضافة إلى نحو 84 ألف برميل من المكثفات يوميًا.

يوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أبرز المعلومات عن حقل الدرة المشترك بين السعودية والكويت

أصداء قرار الكويت

تعليقًا على إعلان الكويت بدء التنقيب والإنتاج في حقل الدرة، يقول الخبير النفطي الكويتي الدكتور خالد بودي، إنه قد جاء بعد التشاور مع القيادة السياسية في الدولة، ومع المملكة العربية السعودية.

وأكد الخبير، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، أن الخطوة الأخيرة التي أعلنها وزير النفط الكويتي سعد البراك، تأتي انطلاقًا من الحرص على مصالح الكويت والسعودية، وليست موجّهة ضد إيران.

في السياق ذاته، يقول الخبير النفطي الكويتي حجاج بوخضر، إن حقل الدرة مُهم؛ لما فيه من كمية غاز ضخمة تبلغ في حدها الأدنى 13 تريليون قدم مكعبة.

وأشار بوخضر -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- إلى أن حصة الكويت من حقل الغاز تغطي احتياجاتها المحلية، ويزيد منه للتصدير، كما أن به من المكثفات ما يزيد على الحاجة.

يُشار هنا إلى أنه رغم احتياطياتها النفطية الضخمة؛ فمازالت الكويت تستورد الغاز المسال من الخارج؛ إذ انحصر أغلب الطلب على واردات الغاز المسال في منطقة الشرق الأوسط، خلال العام الماضي (2022)، في الكويت، بحسب تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك».

تُعَد الكويت أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ بفضل مرفأ استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور، والذي بدأ تشغيله في يوليو/تموز 2021، وتُقدَّر طاقته التصميمية بنحو 22 مليون طن سنويًا.

واستوردت الكويت، خلال الربع الثاني من عام 2022 المنصرم، نحو 2 مليون طن، و1.9 مليون طن خلال الربع الثالث، ليصل إجمالي الواردات عبر ميناء الزور خلال الأشهر الـ9 الأولى من عام 2022 إلى نحو 4.8 مليون طن.

من جانبه، انتقد الخبير النفطي الكويتي حجاج بوخضر -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة- الإعلان عن بدء عملية التطوير للتنقيب والإنتاج في حقل الدرة.

وتساءل بشأن الغرض من وراء التصريح الذي أدلى به وزير النفط سعد البراك، هل يستهدف استقدام عروض من شركات النفط العالمية في قطاع التنقيب والإنتاج، أم هو موجّه لإعلام الشعب الكويتي، أم يستهدف المملكة العربية السعودية؟ مضيفًا: «لا أظن أيًا من تلك الأطراف؛ فالطريق إليها يكون بوسيلة أفضل من التصريح العلني».

يوضح الرسم التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- مصادر شحنات الغاز المسال الواردة إلى ميناء الزور في الكويت خلال 2022

ترسيم الحدود البحرية

أعرب الخبير النفطي الدكتور خالد بودي، عن أمله في حل مسألة ترسيم الحدود البحرية، عبر التشاور، لافتًا في هذا الصدد إلى أن الكويت أعلنت مرارًا استعدادها للدخول في مفاوضات مع إيران لترسيم الحدود البحرية حتى تتأكد حقوق الأطراف كافة.

وأشار إلى انتهاء إيران بالفعل من ترسيم حدودها البحرية مع دولة قطر منذ مدة طويلة، ولذلك «نأمل في أن يتم ذلك مع الكويت أيضًا»، بحسب الدكتور خالد بودي.

وعن مطالبات إيران بحقها في موارد حقل الدرة، قال الخبير النفطي حجاج بوخضر، إن ما تدّعيه طهران من حق «لا يسنده واقع ولا جغرافيا ولا قانون بحري ولا قانون دولي ولا تاريخ».

وقال أيضًا إن الواقع يُكذِّب ادّعاءات إيران التي لا ترتكز على أي سند أو حقوق، مشيرًا إلى أنها لن تُقدِم سوى على الإدلاء بتصريحات فارغة واستعراضية من أجل الاستهلاك الشعبوي المحلي.

يتفق معه في هذه النقطة الخبير النفطي حجاج بوخضر، الذي يقول إن حقل الدرة لن يتسبّب في نزاع، ولن يُسفر سوى عن تصريحات فارغة لا أكثر، مؤكدًا: «ليس لدى إيران أي سند أو قاعدة من الواقع يعطيها الحق لتطالب به».

وأكد بوخضر أن «الدرة» كان أحد موضوعات الاتفاق السعودي الإيراني بشأن استئناف العلاقات بوساطة صينية، واتفق الطرفان على إنهاء الموضوع وبدء السعودية والكويت أعمال التنقيب والإنتاج، مع ترك موضوع الجرف القاري بعد ترسيم الحدود البحرية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن السعودية وإيران توصلتا إلى اتفاق، في مارس/آذار من هذا العام (2023)، بشأن استئناف العلاقات الدبلوماسية، بعد قطيعة دامت لعقود.

في هذا السياق، أعرب الدكتور خالد بودي عن أمله في ألا يؤثر الخلاف بشأن حقل الدرة في العلاقات بين كل من الكويت والسعودية من جهة وإيران من جهة أخرى.

ولفت إلى وجود العديد من حقول النفط والغاز المشتركة بين الدول في العالم دون خلافات، بعد تحديد حقوق كل طرف من خلال الترسيم القانوني للحدود والمفاوضات.

ثار إعلان الكويت بدء تطوير حقل الدرة مخاوف من اندلاع صراع إقليمي جديد على موارد الغاز التي تشتد الحاجة إليها بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وتهافت الجميع على المورد الأقل تلويثًا.

عن ذلك، يقول الخبير النفطي الكويتي الدكتور خالد بودي: «نأمل في ألا يتسبب موضوع حقل الدرة في أي نزاع مع إيران»، مؤكدًا أن أي اتفاق بين الأطراف الـ3 سيأتي بعد ترسيم الحدود البحرية.

شكراً